

تحليل وموقف

غزة: المرار في إعادة الاعمار

د. محمد اشتية
عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

إبريل ٢٠١٥

مقدمة لا بد منها

تتبدل الفصول وغزة تغوص في الوحل والدمار الذي خلفته الحروب المتتالية وآخرها عدوان عام ٢٠١٤، والانقسام الذي تسببت فيه حركة حماس في حزيران ٢٠٠٧، وسط حالة من خيبة الأمل لدى الغزيين حيال محاولات إنهاء الانقسام وإنجاز عملية الإعمار وفك الحصار.

لقد أصبحت الظروف في قطاع غزة غير قابلة للحياة، فلا المياه صالحة للشرب ولا الكهرباء متوفرة، ولا المطار يعمل ولا الطرق سالكة ولا الأمن مستتب ولا المزارع تنتج خضرة ولا مزاج الناس إيجابي. إن كل المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سلبية.

كان العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والمسمى "الجرف الصامد" تجسماً لمعاناة حقيقية يموت بسببها الغزيين يوماً مرضاً وقهراً. وأبرز العدوان حالة التشردم العربي في كيفية التعاطي معه.

وكباقي الحروب السابقة، تدمر الماكنة الإسرائيلية ما تريد ثم نبدأ نحن بالبحث عن مؤتمرات لإعادة إعمار ما دمرته. وفي هذه المرة عُقد المؤتمر في القاهرة في ١٢/١٠/٢٠١٤ وتمخض عنه وهمٌ حقيقي تمثل برصد مبالغ قيل أنها ٥,٤ مليار دولار. ونقول وهماً مستندين إلى قول أحد الدبلوماسيين الأوروبيين: "بأن المؤتمر كان خطأً كبيراً لأن المانحين أرادوا معادلة سياسية، لم تتوفر حتى الان، ليتم الدفع من خلالها" وبذلك ألقى المؤتمر الكرة في ملعب السلطة التي لم تُمنح أية إمكانيات مادية منذ انعقاد المؤتمر إلا بما يعادل ٤٥ مليون دولار فقط. في حين قُدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين حوالي ١٣٠ مليون دولار فقط ما حدا بها لتعليق كامل أعمالها في القطاع بعد فترة وجيزة.

أردنا في هذه الورقة مراجعة ما جرى منذ انعقاد مؤتمر القاهرة وحتى تاريخه، لكي نرى ماذا جرى وطريقة معالجة إعادة الإعمار.

المشكلة:

- (١) توقفت المصالحة عند حكومة التوافق الوطني ولم تستكمل.
- (٢) لم تستطع الحكومة بسط سلطتها على قطاع غزة.
- (٣) امتنع المانحون عن تقديم الأموال التي وعدوا بها، بسبب غياب سلطة الحكومة كعنوان في القطاع.
- (٤) الآلية التي توسطت بها الأمم المتحدة من خلال روبرت سري عقيمة ولن تمكن عملية الاعمار.
- (٥) بدء بروز حالة فلتان أمني في القطاع تمثلت بتفجير بيوت ومحاولات اغتيال قيادات سياسية.
- (٦) لم يتم تحقيق أي من مطالب وفد المفاوضات مع إسرائيل في القاهرة لا ميناء ولا مطار ولا رفع الحصار.

التحليل:

كان لاختطاف وقتل ٣ مستوطنين في منطقة الخليل أثر كبير على القيادة المتطرفة في إسرائيل بزعامة نتتياهو، اذ جاء بعد تعثر المسار التفاوضي وتشكيل حكومة التوافق الوطني، وشكل دافعاً وذريعة لنتتياهو بأن يشن حرباً على الجانب الفلسطيني، بدأها في الخليل وامتدت إلى كل أنحاء الضفة الغربية، ولم يوقفها إلا العمل النازي الذي قام به المستوطنون بحرق الطفل محمد أبو خضير في أحد أحرش القدس.

لكن نتتياهو لم يوقف حربه على الكل الفلسطيني في الضفة بل نقل معركته إلى قطاع غزة.

وكانت حركة حماس قبل الحرب قد بدأت تشعر بأن قيادة السلطة الفلسطينية لم تقع في شرك تسلم الحكومة دون الحكم في غزة. وكان كادرها بدأ يتدمر مما آلت إليه الأمور، وعليه أصبحت لحركة حماس وكادرها العسكري مصلحة حقيقية في المواجهة مع إسرائيل لاستعادة وحدة الحركة.

الجانب المصري وبما يتمتع به من جغرافيا سياسية مع قطاع غزة كان قد دخل في حرب ومواجهة مع التيارات الأصولية الجهادية المتمركزة في صحراء سيناء واتهم حماس بتسليحها بل والمشاركة عبر بعض عناصرها في المواجهة.

وعليه فإن الحرب على غزة أصبحت تخدم عدة أطراف ذات العلاقة بقطاع غزة وكل لأسبابه فوقعت المواجهة.

جاءت الحرب وقطاع غزة يعيش حالة حصار أدت إلى مستويات مرتفعة من البطالة ٤١% والفقر ٦٠%، وتراجع وتيرة الإنتاج ومحاولات مميتة للهجرة عبر البحر نحو أوروبا. إضافة إلى تسلط حركة حماس على الحريات العامة وحرية التعبير وتدجين الإعلام وغير ذلك. **وسط معاناة أهل القطاع الذين استنزفهم الحصار وقهر معنوياتهم عدم إنجاز المصالحة وإتمام إنهاء الانقسام.**

استمرت الحرب ٥١ يوماً أدت إلى دمار غير مسبوق في قطاع غزة وخسائر بشرية كبيرة، ففي التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار- بكار عن نتائج الحرب فإن حوالي ٢٣٠٠ فلسطينياً استشهدوا في حين جرح حوالي ١١ ألف شخص بعضهم سيعيش بإعاقات دائمة. أما في البنى التحتية فقد دُمرت حوالي ٦٠ ألف وحدة سكنية بين دمار جزئي وكلي، و٧١ مسجداً بشكل كلي، وكنيستين بشكل جزئي، ومعظم شبكات المياه، ومولدات الكهرباء، و٥٥ مدرسة، و٢٠ مستشفى وعيادة صحية، و٣٥٠ منشأة اقتصادية والعديد من المزارع وغيرها. كما أدى لتهجير أكثر من ٤٥٠ ألف شخص من بيوتهم لفترات متفاوتة ما زال منهم حوالي ١٢ ألفاً حتى تاريخه، أي بعد ٦ أشهر على الحرب.

مؤتمر إعادة الاعمار

دعت النرويج وجمهورية مصر العربية مختلف دول العالم لحضور مؤتمر إعادة إعمار غزة في القاهرة، وكان هناك حضور كبير. وترأس فيه الجانب الفلسطيني الرئيس محمود عباس. وتركزت كلمات الوفود، التي كانت على مستوى وزراء الخارجية، على أهمية العودة للمفاوضات ورفع الحصار عن قطاع غزة والتزام الهدوء في القطاع ووحدة الجغرافيا الفلسطينية وعدم السماح لإقامة دولة في غزة بعيداً عن بقية الأراضي الفلسطينية. كما تحدثت الوفود عن معاناة أهالي قطاع غزة وأنه لا بد من وضع حد لتلك المعاناة عبر الإسراع في إعادة الاعمار. من جانبه قدم الوفد الفلسطيني ورقة فنية حول حجم الدمار ومتطلباته المادية كما قدمت الأمم المتحدة أوراق حول الموضوع ذاته. وأثنت الوفود على الجهد المصري للوصول لوقف إطلاق النار.

تعثر المصالحة

لم يجد الرئيس أبو مازن تفسيراً حول قيام حماس بخطف ٣ إسرائيليين بعد أسبوع من تشكيل حكومة التوافق خاصة أنه حاول جاهداً وأمام المجتمع الدولي أن يبرأ حماس من العملية كونه أصبح في حالة وفاق وطني معها عنوانه الحكومة. لكن إعلان صالح العاروري من تركيا عن تبني حماس للعملية قد وضع الرئيس أبو مازن في موقف محرج أمام العالم.

كما أن رفض حماس، بعد اندلاع العدوان على غزة، وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه مصر خلال الأسبوع الأول للعدوان بعد طلب أبو مازن من الرئيس السيسي أن يبذل جهداً لوقف التقتيل لأهلنا في القطاع. ولولا ضغوط الرئيس أبو مازن لما أرادت مصر أن تلعب هذا الدور أو أطلقت مبادرتها لوقف العدوان والتي قبل بها نتتها هو ورفضتها حماس.

من جانب آخر، أصبح واضحاً أن كل الذي تريده حماس من المصالحة هو رواتب الموظفين الذين عملوا معها خلال سنوات الانقسام، وإعادة إعمار غزة دون أن تتقدم خطوة نحو اتفاق على القضايا السياسية والأمنية.

هذا الأمر جعل حركة فتح تعيد النظر في رؤيتها للمصالحة وفي الاتفاق، بحيث يكون الاتفاق شاملاً كل القضايا وليس اتفاقاً على جزئيات تريدها حماس.

في حين جاء منع الاحتفال في ذكرى استشهاد ياسر عرفات والتفجيرات التي قامت بها حماس عند المنصة وفي سيارات وأمام بيوت ١٥ كادرا من كوادر فتح، ضربة قاسمة في استكمال ملف المصالحة.

حاولت حماس أن ترد على ذلك بمحاولة إغراء بعض الفصائل بالشراكة في إدارة قطاع غزة فدعت إلى اجتماع حضرته الشعبوية والديمقراطية وحزب الشعب وتغيبت عنه بقية الفصائل. ورغم حضورها فقد أبلغت تلك الفصائل حماس برفضها مشروع إقامة إدارة مستقلة لقطاع غزة.

غياب الحكومة عن غزة

كان للاعتداء الذي تعرض له وزير الصحة في معبر رفح من قبل عناصر تابعة لحماس، اثناء محاولته زيارة القطاع، مردود سلبي جداً على إمكانية وصول وزراء آخرين بشكل فردي لاستلام وزاراتهم. حيث أن معظم وزراء الحكومة من الضفة الغربية وثلاثة فقط هم من القطاع.

من جانبها، أبقت حماس على هيئة مشكلة من وكلاء الوزارات ممن عينتهم خلال فترة حكمها "كوزارة ظل" تعمل بإمرتها في قطاع غزة. هذه الحقائق ساهمت في ترسيخ قناعات لدى حركة فتح ولدى معظم الفصائل أن حركة حماس تريد المصالحة بشكل سطحي بحيث تُبقي بيدها إدارة غزة.

وقد أوحى تغييب الحكومة عن قطاع غزة للمانحين بأن حماس ما زالت تديره، ما أدى لامتناع معظمهم عن توفير التمويل الذي التزموا به لأن التزامهم كان تحت مظلة حكومة واحدة وليس حكومة شكلية لا تدير الأمن ولا المال ولا المحاكم ولا غيرها. فعندما يسأل المانحون الحكومة فيما إذا كانت تدير القطاع فإن الجواب لا. وبناءً على ذلك فإن أحداً لن يقدم أمواله لإعادة الإعمار.

إن حركة حماس تتحمل كامل المسؤولية عن تعطيل عمل الحكومة وبسط سلطتها على قطاع غزة وبالتالي تعطيل عملية إعادة الإعمار.

الفلتان الأمني

من الملفت للنظر أن حالة من الفلتان الأمني بدأت تسود قطاع غزة منذ تولي حكومة الوفاق الوطني مسؤولياتها. فالتفجيرات التي طالت منصة إحياء ذكرى ياسر عرفات وسيارات ومداخل بيوت كوادر حركة فتح، وتفجير وحرق المركز الثقافي الفرنسي مرتين، ومحاولة اغتيال القائد مأمون سويدان وجرح مرافقيه وكذلك المظاهرة المؤيدة لداعش في غزة، كلها دلالات على أن حالة أمنية مضطربة بدأت تلوح في القطاع.

السؤال هو ما الرسالة التي تريد حماس إيصالها من خلال سماحها بهذا الفلتان الأمني؟

الواضح أن حماس ترسل عدة رسائل أولها إلى حركة فتح تقول فيها إنها لن تسمح لفتح بإعادة بناء كادرها في قطاع غزة، وثانيها لجمهورية مصر بأن حماس قادرة على المشاغبة في صحراء سيناء وتملك الإمكانيات لذلك، وثالثها لإسرائيل والعالم بأن أي حكومة غير حماس ستكون عاجزة عن إحفاق حالة أمنية في القطاع وأن البديل لحماس هو اما الفوضى أو داعش.

حرصت النرويج ومصر على أن يبدو المؤتمر ناجحاً ولذلك حثتا الوفود على التبرع بمبالغ أكبر من المعتاد. والملفت للنظر أن المتبرعين التقليديين لم يقدموا تبرعات سخية وخاصة الدول الأوروبية، كما أن معظم الدول خلطت بين تبرعاتها السنوية المعتادة وبين التبرع لإعادة إعمار غزة.

وبعد عزل الأرقام عن بعضها والتدقيق في المبالغ المتبرع بها تبين أن ما رُصد لقطاع غزة هو ٢,٧ مليار وليس ٥,٤ مليار. كما أفادت الأرقام أن من المبلغ المخصص لقطاع غزة ١ مليار من قطر و ٥٠٠ مليون من السعودية و ٢٠٠ من الامارات و ٢٠٠ من الكويت و ١٠٠ من الجزائر.

لكن لم يصرف من المبالغ المتبرع بها حتى نهاية شهر كانون الثاني ٢٠١٥ إلا ٥% صُرف معظمها لوكالة الغوث. وهذا أمر ملفت للنظر ونعزيه إلى عدة أمور أهمها أن الدول العربية التي أرادت أن ترى مصالحه حقيقية في غزة أدركت أن ذلك أمر متعثر، أما بقية الدول فرأت أن الحكومة لا تسيطر على غزة وبالتالي تعذر عليها الدفع.

ولكن التجارب علمتنا أن أموال المانحين بطيئة وتمر بعدة مراحل قبل أن تترجم إلى مشاريع على الأرض. أولاً تبدأ بتعهد بالدفع، وبعد زيارة وفد فني يصبح ذلك التزام، ثم يتم تخصيص جهة تنفيذ لينتقل من مرحلة الالتزام إلى مرحلة الصرف. وهذه المراحل طويلة ومملة ولا يستطيع الواقع المأساوي في قطاع غزة أن يعبر من خلالها. ومن الصعوبة بمكان أن تطلب الحكومة من المانحين الدفع من خلالها أو من خلال الحساب الموحد في وزارة المالية لأن ذلك يخالف اجراءات معظم المانحين الذين يدفعون للمشاريع وليس للخزينة، وبعضهم يرغب بالدفع للمقاول مباشرة.

آلية الأمم المتحدة لإعادة الاعمار

توسط السيد روبرت سري بين الأطراف من أجل الوصول إلى اتفاق حول آلية إعادة إعمار غزة، وتوصل إلى اتفاق بين إسرائيل وحماس (موسى أبو مرزوق) والحكومة الفلسطينية عرف باسم "آلية إعمار غزة" ووصف بأنه إجراء مؤقت. وينص الاتفاق على إنشاء قاعدة بيانات مركزية لدى وزارة الشؤون الاجتماعية لمتابعة المواد المرسلّة إلى قطاع غزة.

وحسب الآلية تقوم إسرائيل باعتماد مجموعة من مستوردي الاسمنت إلى قطاع غزة توضع في مخازن مراقبة بالكاميرات ويحصل المواطن من غزة على اسمنت حسب تقديرات الخسائر التي لحقت ببيته أو منشأته. ويقوم فريق تابع للأمم المتحدة بمراقبة استخدام الاسمنت لمنع الاستخدام المزدوج، أما في حالة المشاريع الكبيرة فإن تزويد الاسمنت يعتمد على جدول كميات ومخططات معدة مسبقاً وعلى أساسها يتم إدخال الاسمنت من إسرائيل.

ان الأمم المتحدة بدل أن تطالب وتعمل على إنهاء الحصار عن قطاع غزة قد عملت على إنجاز هذه الآلية لأنها تضمن لها الدور الريادي في إعادة الاعمار، كون مؤسسات الأمم المتحدة تتقاضى أموالاً بواقع ٨-١٤% من الأموال التي تصلها لإعمار قطاع غزة كرسوم إدارية. وعليه وظفت ٣٥٠ مراقباً تابعين لها لمراقبة نقل المواد وبيعها وغيره. ومن المعروف ان تكلفة المراقبين الدوليين وبعض المحليين هي تكلفة مرتفعة.

إن أبناء غزة الذين دُمرت بيوتهم ولم يعد لديهم ما يقتاتون به، باع بعضهم مواد البناء من اسمنت وحديد وغيره ليحصلوا على طعام في المقابل. بالتالي خلفت الآلية التي توسطت بها الأمم المتحدة "سوقاً سوداء" لبيع وشراء مواد البناء". وبرأت هذه الآلية إسرائيل من حصارها على غزة وأصبح العالم يتعامل مع هذا الأمر على أنه أمر واقع وخلق منهجية لاستمرار الحصار على غزة ولخدمة الأمن الإسرائيلي.

ان شح التبرعات وعقم آلية إعادة الاعمار لن يتركاً متنفساً لأهل قطاع غزة أو فسحة أمل بأن يعاد الإعمار خلال مدة مقبولة.

ان الملفت للنظر أن آلية إعادة الاعمار، التي تثبت فشلها يوميا، رافقها تجارة باتجاه واحد حيث سمحت إسرائيل بإدخال بضائع إسرائيلية أكثر إلا أنها لم تسمح بالبضائع من الخروج من قطاع غزة.

فالواضح أن إسرائيل تريد أن تبقي قطاع غزة معزولاً عن بقية أنحاء الأراضي الفلسطينية وإن كانت قد سمحت لبعض المصلين بالوصول إلى الأقصى وبعض الحالات المرضية بالوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية. وكذلك سمحت لوزراء من الضفة بالوصول إلى القطاع.

من هم اللاعبين في قطاع غزة

في قطاع غزة الكثير من اللاعبين الذين يتأثرون سلباً أو/و إيجاباً بالمصالحة أو استمرار الانشقاق وبإعادة الاعمار. فأهالي غزة يريدون الخروج من دوامة الانشقاق واستكمال إعادة الاعمار وفتح المعبر باتجاه مصر وإنهاء الحصار المفروض عليهم منذ عام ٢٠٠٧. أهالي غزة من قطاع خاص ومجتمع مدني وجدوا أنفسهم خارج لعبة إعادة الاعمار ومردودها المتوقع.

من جانبها تريد حماس أن تحتفظ بالحكم من خلال سيطرتها على الأرض من أجل استتساخ نموذج حزب الله في قطاع غزة وبذات الوقت تريد التخلص من العبء المالي للموظفين ورمي ذلك في حضان السلطة. وتريد ايضا من خلال المصالحة ترميم علاقتها مع مصر والمحور السعودي - الإماراتي. ومن جانب آخر فإن الحركة نراع لحركة الاخوان المسلمين العالمية التي تشن حرباً ضد النظام المصري الجديد وبحكم الجغرافيا السياسية فإن حماس أصبحت في المواجهة كون أن قرارها ليس فلسطينيا بل دوليا يأتمر بإمرة الاخوان.

من جانبها تريد حركة فتح أن تنهي حكم حماس في قطاع غزة ولكن ليس بالعنف بل بالاتفاق وتستقوي بالسلطة من أجل حماية كادرها من الظلم الذي ألحقته بها حماس. وتريد للمصالحة أن تتم وفق رؤيتها مع الحفاظ على تلاحم في الرؤية الاستراتيجية مع نظام السيسي. كما تريد الحركة أن يتم رفع الحصار وإنهاء معاناة أهالي قطاع غزة.

قطاع الموظفين وبعضهم من حركة فتح من الذين التزموا بمقاطعة العمل العام خلال فترة الانقسام والتزموا ببيوتهم واستمرت السلطة بدفع رواتبهم، وأولئك الذين استقدمتهم حماس ودفعت لهم رواتبهم قبل أن تتوقف عن ذلك بسبب أزمتها المالية، وبعضهم لم يتقاضى شيئاً منذ ٦ أشهر.

وبين من يقبض ولا يعمل وملتزم بالشرعية ومن يعمل ولا يقبض وملتزم مع حماس، وقعت أزمة هائلة عصفت بأحد أهم مفاصل المصالحة. **والحكومة** من جانبها في حيص بيص من أمرها فهي غير قادرة على دفع الرواتب أصلاً بسبب تجميد أموال المقاصة فضلاً عن شح الأموال منذ استلامها زمام الأمور وعدم قدرتها على تحمل فاتورة رواتب إضافية لحوالي ٤٠ ألف موظف جديد.

النظام البنكي الفلسطيني رفض استلام حوالة من دولة قطر لدفع رواتب موظفي حماس خوفاً من العقوبات المفروضة عليه من الولايات المتحدة خاصة وأن البنك العربي يحاكم في نيويورك بتهمة تمويل الإرهاب وحجم القضايا المرفوعة ضده تقدر بحوالي ٣ مليار دولار.

هذا الأمر دفع مبعوث الأمم المتحدة روبرت سري لنقل مبلغ ٤٠ مليون دولار في حقيبته الدبلوماسية وتم تسليمها لبنك البريد في غزة الذي تديره حماس لدفع الرواتب.

من جانبها، لم ترحب إسرائيل بحكومة التوافق الوطني ولم تسرها المصالحة بين فتح وحماس، وكان من أهداف حربها على غزة تعطيل المصالحة فهي مستفيدة من الانقسام الفلسطيني بسبب الضرر الذي ألحقه بالقضية الوطنية دولياً.

وتريد إسرائيل لغزة أن تخرج من النسيج الجغرافي والمؤسسي الفلسطيني لتمضي نحو مصر لأسباب أمنية إسرائيلية. ولكنها أيضاً تريد أن تبدو بمظهر إنساني فهي تسمح بإعادة الأعمار شكلاً وتقتل الإمكانية بإجراءاتها جوهراً تحت حجج أمنية وغيرها. وتدرك إسرائيل أن غزة تشكل معضلة لها فإن هي أبقت الحصار فهذا يشكل لها أزمة مع المجتمع الدولي وإن أرخت حصارها فإنها تعتقد أن ذلك سيمكن حماس من إعادة تمكين ذاتها عسكرياً وبالتالي فإن آلية إعادة الأعمار التي اتفق عليها روبرت سري معها كانت أفضل مخرج لإسرائيل من تلك المعضلة.

من جانبها، تريد **مصر** استكمال نشاطها الأمني في صحراء سيناء من أجل حماية أمنها القومي وتريد إبقاء معبر رفح مغلقاً لأسباب أمنية متعلقة بأمنها القومي وهي ترى عدم وجود قوات فلسطينية رسمية على المعبر مبرراً لبقاء المعبر مغلقاً إلا للحالات الإنسانية الملحة جداً.

ومصر التي أعلنت حربها على حركة الاخوان وضعت حركة حماس ايضاً في خانة الإرهاب وأصبح بعض عناصرها مطلوب للقضاء المصري في حين أن أحداً من قيادة حماس لم يخرج من قطاع غزة منذ تسلم السيسي لدفة الحكم في مصر. كما أن مصر فوجئت بالمصالحة التي تمت بعد بيان الشاطئ وهي بالتالي لم ترحب بها ولكنها تعاملت مع نتائجها.

قطر وتركيا كانتا في محور الداعم لمواقف حماس وعليه اضطر الرئيس أبو مازن ومن خلال جهده من أجل وقف الحرب أن يصل إلى أنقرة والدوحة في محاولة منه للوصول إلى اتفاق على أساس الورقة المصرية المتعلقة بالتهديئة. والموقف القطري التركي المؤيد لحركة حماس لم يكن يعني محوراً معادياً لحركة فتح أو السلطة ولكنه حاول الإمساك بالعصا من المنتصف خلال أزمة الانشقاق. والواضح أن قطر، التي تعهدت بمبلغ مليار دولار لإعمار غزة، تريد اتفاق مصالحة فلسطيني شامل لكي تبدأ بضخ مساعداتها التي لم يصرف منه حتى تاريخه إلا مبلغ ٢٥ مليون دولار صرفت من موازنة وزارة الخارجية القطرية.

اما تركيا فإنها تساعد غزة مباشرة عبر مؤسساتها ومنظماتها غير الحكومية دون المرور بموازنة السلطة. من الذي تقدم تبين لنا أن أجنادات الأطراف المؤثرة في قطاع غزة ليست أجنادات متوافقة أو متناغمة وبالتالي فهي أجنادات متضاربة متناقضة تعيق عملية إعادة الاعمار هذه ناهيك عن الموقف الأمريكي والأوروبي.

الخلاصة

تهدد حماس بأن بالدخول في جولة أخرى من المواجهة مع اسرائيل إذا استمر الحال كما هو بخرق الاخيرة الهدنة يومياً في غزة. مع استمرار معاناة الناس وغياب الحكومة حيث لا سلطة لها هناك على مفاصل الحياة اليومية والأمنية ولا تملك الإمكانيات المادية لاستيعاب ٤٠ ألف موظف جديد ولا الإمكانيات لتعويض غياب أموال المانحين.

يرافق ذلك عجز الآلية التي توسط بها روبرت سري ممثل الأمم المتحدة لتكون رافعة لعملية إعادة الاعمار بل ينظر لها أهالي غزة ومؤسسات المجتمع المدني على أنها تعزيز للحصار المفروض على غزة وبأداة دولية هذه المرة. فالحكومة الفلسطينية وافقت على الآلية لكي لا يقال أنها تعيق أي جهد لرفع المعاناة عن قطاع غزة أما حماس فكانت تبحث عن أي بوابة للتواصل مع إسرائيل ولم يكن لديها بوابة أفضل من الأمم المتحدة.

إن مفتاح عملية إعادة الاعمار لا يكمن في ما قدمه روبرت سري ولا غيره بل يكمن في تمكين الحكومة من بسط سلطتها الكاملة على قطاع غزة عبر مصالحة حقيقية وشاملة لكل قضايا الخلاف بحيث يتمكن المجلس التشريعي من الانعقاد وذلك تحضيراً لانتخابات شاملة لكل المؤسسات التشريعية والتنفيذية الفلسطينية. وإلى حين انعقاد الانتخابات لا بد من الاتفاق على حكومة وطنية شاملة تضم جميع ألوان الطيف السياسي الفلسطيني على قاعدة البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعليه تصبح عملية إعادة الاعمار أجندة وطنية شاملة صافية من التباينات الفصائلية وجدار منيع أمام التأثيرات الإقليمية. ولا بد أيضاً من إشراك فئات من المجتمع المحلي والمدني في قطاع غزة ليكون لها دور فاعل في عملية إعادة الاعمار لأن هناك شعور تولد لدى فعاليات قطاع غزة وكأنهم فقط متلقين لبرنامج الاعمار دون أن يكون لهم دور في صياغة الأولويات والآليات والمراقبة وغيره.

ان هناك من قد يقول إن حكومة وحدة وطنية ستزيد من الحصار حصاراً وسيرفض المجتمع الدولي التعامل معها. إننا نعتقد أنه يجب عدم الاستسلام إلى مثل هذه المقولات فإسرائيل أوقفت الآن أموال الضرائب، أما العالم فقد استوعب وتعامل مع حكومة توافق بين فتح وحماس فلماذا سيقاوم العالم حكومة تشمل ١٣ فصيل فلسطيني ومستقلين وممثلين عن المجتمع المدني. لا بد من فرض حقائق على الأرض وأهمها الوحدة الوطنية وحكومة وحدة وطنية والعالم سيكون أكثر براغماتية مما يتصور البعض وسيتعامل معها كأمر واقع. أما من ناحية إعادة الاعمار فلن يصبح هناك مبرر لأي دولة عربية بأن الانقسام ما زال قائماً وعليه فهي لن تمول إعادة إعمار غير منظور مردودها السياسي لصالح من.

ان مثل هذه الحالة، إن تمت ستجعل من الحكومة قادرة على ضبط الوضع الأمني في قطاع غزة وعليه تصبح آلية روبرت سري مستغنى عنها نهائياً من المنظور الفلسطيني. وإذا أصرت إسرائيل على التطمينات

الأمنية فقد يصار إلى تكليف جهة دولية تكون بدايتها في غزة وتمتد إلى الضفة الغربية كأداة دولية بديلة للاحتلال ولفترة زمنية مؤقتة.